# الملخص

يعد موضوع الأليات المصرفية لمكافحة تمويل الإرهاب من أهم المواضيع ليس على المستوى الوطني وإنما على المستوى الدولي ، وذلك لما للمصارف من دور فعال في مكافحته والحد منه .

ولابد أن تكون هنالك رقابه وتحري عند فتح حساب مصرفي (جاري أو توفير أو وديعة نقود) لعميل ما أو عند أجراء أي تعامل مصرفي من أجل التحقق من كون هذه الحسابات قانونية و ما سلامة إجراءات المصرف الذي تمت من خلاله أجراء فتح الحساب أو التحويل المالي من أجل الحد من عمليات تمويل الإرهاب التي تعد من أبرز المخاطر التي تجتاح المصارف والتي قد يلجئ لها ممولو الإرهاب من أجل تمرير أعمالهم الغير مشروعة .

وعليه فأن الإجراءات التي يفرضها البنك المركزي على المصارف والمؤسسات المالية و الاجراءات والالتزامات الملقاة على عاتقها و التي يتم اتخاذها من قبلهم على عملائها قبل فتح الحساب أو إثنائه أو بعده تنقسم ألى إجراءات وقائية و إجراءات رقابية و إجراءات علاجية تساهم الى حد كبير في مواجهة الإرهاب والحد من تمويله.

كما وأن للجهود الدولية المتمثلة بالمؤسسات المالية والمصرفية الدور الكبير في مكافحة تمويل الإرهاب والمتمثلة بـ لجنة بازل للرقابة على البنوك و دور كل مجموعة اجمونت لوحدات المعلومات المالية المصرفية ومجموعة ولفسبيرغ للبنوك الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وكذلك جهود صندوق النقد الدولي ولجنة العمل المالي ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة هذا التمويل الدور البارز .